

السواحل اليمنية في الارشيف العثماني 1872-1909م

أ.م. د. كاظم حسن جاسم الاسدي

جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص :

ساهمت عوامل عدة وصول الدولة العثمانية إلى اليمن عام 1872م ، وكان من بينها قيام محمد بن عائض امير عسير بالهجوم على الحديدة الامر الذي دفع الدولة العثمانية للقدوم كون الحديدة تمثل اهمية استراتيجية بالنسبة لها، فضلاً عن محاولة الدولة العثمانية التعويض عما خسرت من ممتلكات في أوربا إذ ما أحكمت قبضتها على ولايات الجزيرة العربية فضلاً عما قدمته قناة السويس – التي فتحت عام 1869م – من تسهيلات في نقل القوات والإمدادات اللازمة إلى اليمن ، إلى جانب ما أبرزته القناة من أهمية موقع اليمن المتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وكانت الدول الأوروبية ركزت اهتمامها على السواحل الشرقية والغربية للبحر الاحمر لمواصلة مصالحها في الهند و الشرق الاوسط ، الامر الذي أدى السلطات العثمانية في تغيير سياستها و العمل على بسط نفوذها على اليمن بشكل كامل ، وبعد السيطرة على اليمن 1872م واجهت الدولة العثمانية صعوبات كثيرة في اليمن كان على راسها الثورات التي كانت تقوم ضدهم حيث كان هؤلاء الثوار يحصلون على الاسلحة من السواحل اليمنية، وعليه رأت الدولة العثمانية انه لا بد من فرض السيطرة على هذه السواحل قطع الامدادات الاسلحة و ووضع حد لعمليات القرصنة التي كان يقوم بها رجال القبائل والتي كانت تسبب مشاكل كبيرة للدولة العثمانية امام الدول الاجنبية .

كلمات مفتاحية : اليمن ، الدولة العثمانية

The Yemeni Coasts in the Ottoman Archives 1872-1909 AD

A.P. Dr. Kadhem Hassan Jasim Al-Asadi

University of Karbala/College of Education for Human Sciences

Summary:

Several factors contributed to the arrival of the Ottoman Empire to Yemen in 1872 AD, including the attack on Hodeidah by Muhammad bin Aidh, the Emir of Asir, which prompted the Ottoman Empire to come, as Hodeidah represented a strategic importance to it, in addition to the Ottoman Empire's attempt to compensate for what it lost in terms of possessions in Europe, as it tightened its grip on the states of the Arabian Peninsula, in addition to what the Suez Canal - which opened in 1869 AD - provided in terms of facilities in transporting forces and necessary supplies to Yemen, in addition to what the canal highlighted of the importance of Yemen's location controlling the southern entrance to the Red Sea, and the European countries focused their attention on the eastern and western coasts of the Red Sea to continue their interests in India and the Middle East, which led the Ottoman authorities to change their policy and work to extend their influence over Yemen completely, and after controlling Yemen in 1872 AD, the Ottoman Empire faced many difficulties in Yemen, most notably the revolutions that were taking place against them, as These rebels were getting weapons from the Yemeni coast, so the Ottoman Empire saw that it was necessary to impose control over these coasts, cut off arms supplies, and put an end to the piracy operations carried out by the tribesmen, which were causing major problems for the Ottoman Empire in front of foreign countries.

Keywords: Yemen, Ottoman Empire

المقدمة :

تصدى عدد من الباحثين لدراسة السواحل اليمنية على البحر الأحمر ، لكون تلك الدراسات لم تركز بشكل مباشرة على الوثائق العثمانية و التركية، وان ركز بعض منها على الوثائق، فإن التركيز لم يكن مباشرة، لذلك أرتأينا دراسة الجرز اليمنية من خلال الوثائق الأرشيف العثماني، حيث أشارت الوثائق العثمانية قيام قبائل بني مروان و قبائل الزرانيق من الهجوم على السفن التجارية البريطانية و الإيطالية في السواحل اليمنية، كما أكدت وثائق الأرشيف العثماني عدم استطاعت الإدارة العثمانية في الحديدة من السيطرة على السواحل وطلب الامدادات، تم الاعتماد في البحث على وثائق الأرشيف العثماني باب العالي و وزارة الداخلية، إضافة إلى وثائق دائر سر عسكر.

مبدئياً ممكن أن نقسم الدراسة إلى عدة محاور نحاول بها لملمت الموضوع :

المحور الأول أهمية الجغرافية للجزر اليمنية لدى الدولة العثمانية

المحور الثاني المقاومة اليمنية في السواحل و الجزر اليمنية 1872_ 1898م

المحور الثالث سياسة الدولة العثمانية تجاه مقاومة القبائل اليمنية في السواحل اليمنية 1898_ 1909م

اعتمد البحث على مجموعة من وثائق الأرشيف العثماني غير المشورة و توزعت على التصنيفات الاتية :

1- وثائق الباب الاصفي

2- و ثائق الصدارة

3- وثائق اوراق الباب العالي

4- وثائق وزارة الداخلية.

كما اعتمدنا على مجموعة من المصادر العربية و المعربة ، فضلا عن مجموعة المصادر التركية و الاجنبية

المحور الاول أهمية الجغرافية للسواحل اليمنية لدى الدولة العثمانية :

تقع اليمن في قارة آسيا في الركن الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية يحدها من الشمال نجد والحجاز ومن الجنوب خليج عدن ومن الشرق عُمان والربع الخالي ومن الغرب البحر الاحمر ومضيق باب المندب⁽¹⁾، تغدّ اليمن بموقعها نقطة استراتيجية هامة على طريق الملاحة العالمية من خلال هيمنتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، والأطلال بموانئها الجنوبية على المحيط الهندي⁽²⁾.

ساهمت عوامل عدة بمجيء الدولة العثمانية إلى اليمن عام 1872م ، وكان من بينها قيام محمد بن عائض امير عسير بالهجوم على الحديدة الامر الذي دفع الدولة العثمانية للقدوم كون الحديدة تمثل اهمية استراتيجية بالنسبة لها⁽³⁾، فضلاً عن محاولة الدولة العثمانية التعويض عما خسرت من ممتلكات في أوربا إذ ما أحكمت قبضتها على ولايات الجزيرة العربية⁽⁴⁾، فضلاً عما قدمته قناة السويس – التي فتحت عام 1869م – من تسهيلات في نقل القوات والإمدادات اللازمة إلى اليمن ، إلى جانب ما أبرزته القناة من أهمية موقع اليمن المتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر⁽⁵⁾ ، وكانت الدول الأوروبية ركزت اهتمامها على السواحل الشرقية و الغربية للبحر الاحمر لمواصلة مصالحها في الهند و الشرق الاوسط ، الامر الذي أدى السلطات العثمانية في تغيير سياستها و العمل على بسط نفوذها على اليمن بشكل كامل ، وقد أشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في سنة 1871م قيام السلطان عبد العزيز 1861-1876م بإصدار الارادة السنية بإرسال 16 كتيبة من المشاة إلى اليمن و اسندت القيادة إلى أحمد مختار باشا من أجل التوجه إلى صنعاء و بسط السيطرة عليها⁽⁶⁾ بعد مواجهات عنيفة مع محمد بن عائض و القبائل اليمنية في صنعاء نجح بعده مختار باشا بدخول صنعاء عام 1872⁽⁷⁾.

وكانت من أهم أسباب نجاح هذه الحملة – إلى جانب القوة العسكرية – رغبة اهل اليمن في السلام وسأمهم من الحروب وحكامهم العاجزين المتنازعين⁽⁸⁾. هكذا تمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن بعد جلائهم عنها منذ قرنين ونصف من الزمن⁽⁹⁾.

وقد اهتمت السلطات العثمانية في بسط السيطرة على الجزر اليمنية الواقعة على السواحل البحر الاحمر لما لها من اهمية كبيرة ، حيث اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في 13 ايار 1873م قيام الوالي احمد

ايوب باشا بإرسال برقية إلى وزارة الداخلية أوضح فيها ضرورة إرسال الأمدادات العسكرية إلى الحديدة من أجل احكام السيطرة على الحزر الواقعة فيها، وبين أهمية ميناء الحديدة كمركز للقوات العسكرية العثمانية كونه بلدة ساحلية يمكن من خلالها إرسال الارزاق والعساكر من جدة⁽¹⁰⁾، ميناء الحديدة الواقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ميناء قليل العمق كثير الصخور، لكنه حظي باهتمام الحكومة العثمانية، فبعد عام 1906م وضع العثمانيون خطاً لإنشاء ميناء جديد عمقه (5 أمتار) يصلح لرسو (12 سفينة) تفرغ حمولتها على رصيف من الحجر، فكان مرسى للسفن التجارية وسفن التجار، والاساطيل العثمانية والحديدة مدينة محاطة بسور بني عام 1800م وله خمسة ابواب وعدة أبراج والمعروف من الابواب اربع، باب مشرف غرباً، وباب النخيل شرقاً، وباب الستر شمالاً، وباب اليمن جنوباً⁽¹¹⁾ وجاء اهتمام العثمانيين بهذا اللواء باعتبار الحديدة ميناء الولاية الرئيس واللواء الاقرب إلى صنعاء مركز الولاية.

من أهم الجزر الواقعة على السواحل اليمنية جزيرة قمران او كمران وهي عبارة عن جزيرة في البحر الأحمر تقع مقابل الحديدة - قضاء زبيد بالتحديد - على بعد (5 ميل) غربه⁽¹²⁾ وتقع على دائرة عرض 20°-15 شمالاً وخطوط طول 15°-14 شرقاً⁽¹³⁾، وهي من اكبر جزر البحر الأحمر تقدر مساحتها بـ (70 ميل مربع)⁽¹⁴⁾، وقد اتخذ منها العثمانيون خلال فترة حكمهم محجراً صحياً للحجاج الوافدين إلى مكة⁽¹⁵⁾. اما قضاء اللحية التي كانت تابعة للواء الحديدة من الصنف الاول⁽¹⁶⁾، تعتبر مدينة ساحلية على البحر الأحمر إلى الشمال من الحديدة، حيث انها جزيرة متصلة باليابسة مرفئها غير صالح للملاحة بسبب الصخور التي تعيق رسو المراكب الكبيرة والصغيرة⁽¹⁷⁾. وهي مدينة غير مسورة، محاطة بـ (12 برج) مسلح بالمدافع يبعد كل برج عن الآخر حوالي (240 قدم) ولا يمكن الوصول لاي من هذه الأبراج إلا بوساطة سلم متحرك⁽¹⁸⁾. أقام العثمانيون وراء سهل المدينة حصن قوي ارتفاعه (150 قدم) يحتوي على مدافع حديثة⁽¹⁹⁾، يعتمد سكان اللحية البالغ عددهم حوالي (500 نسمة)⁽²⁰⁾ في معيشتهم على صيد اللؤلؤ وتجارة البن⁽²¹⁾.

اما ناحية ميدي الواقعة على ساحل البحر الأحمر بين اللحية والحديدة فكانت ميناء قديم ومرسى صغير للسفن، بيوتها مبنية من الحجارة⁽²²⁾.

المحور الثاني المقاومة اليمنية في السواحل و الجزر اليمنية 1872_1898:

قامت القبائل اليمنية في صنعاء و الحديدة بإعلان المقاومة ضد الوجود العثماني و رفضت تسديد الرسوم الاميرية، وقد أشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في 15 حزيران 1874م الصادرة من أوراق شوري الدولة أن الوالي أحمد ايوب باشا قد أرسل إلى الصدر الاعظم احمد عزت باشا رسالة أوضح فيه قيام قبيلة الزرانيق في نقل الاسلحة من السواحل اليمنية إلى قضاء بيت الفقيه و الهجوم على القطعات العسكرية، لذلك يجب إرسال قوة بحرية إلى سواحل ميدي من اجل تامينها، تم اشعار إلى وزارة البحرية من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة⁽²³⁾. على الرغم من اتخاذ الاجراءات اللازمة من الادارة العثمانية في الحديدة من أجل القضاء على عمليات القرصنة و نقل الاسلحة التي كانت القبائل التهامية تقوم فيها، إلا أن قبائل بني مروان و الزرانيق استمرت بعمليات الهجوم على السفن الاجنبية الايطالية و البريطانية في السواحل اليمنية، وكانت السفارة البريطانية في أسطنبول قدمت شكوى لدى الصدر الاعظم طلبت فيها حماية الرعايا و التجار البريطانيين في السواحل اليمنية من هجمات القبائل اليمنية.

وفي عام 1890م قام الامام المنصور في اعلان ثورة ضد الادارة العثمانية في صنعاء، و تمكن من جمع عدد كبير من المؤيدين و الموالين له عن طريق الرسائل و البرقيات السرية و العلنية التي ارسلها إلى المشايخ و القبائل في الحديدة و الولايات الاخرى، حيث نجحت قبائل التهامية في السيطرة على مناطق عدة في الحديدة⁽²⁴⁾، وتوجهت الدولة العثمانية إلى قطع مصادر التمويل والاسلحة التي كان الامام المنصور يحصل عليها، وفي برقية مرسلة من وزارة الداخلية إلى الوالي حسن اديب باشا تضمنت القيام بالإجراءات والتدابير اللازم من أجل منع تهريب الاسلحة كونها تحدث بشكل واسع في السواحل اليمنية⁽²⁵⁾، على الرغم من الاجراءات التي قام بها الوالي حسن اديب باشا من اجل منع تهريب الاسلحة الا انها لم تكن ناجحة، حيث استمرت عمليات بيع وشراء الاسلحة على السواحل اليمنية⁽²⁶⁾

ونتيجة لهذه الأوضاع وعدم تمكن الوالي حسن اديب باشا من تحقيق شيء أمام تقدم الامام المنصور ، أصدر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني فرمان في 10 تشرين الثاني عام 1891م بتعين الوالي السابق احمد فيضي باشا والياً لولاية اليمن⁽²⁷⁾ ، اول الخطوات التي قام بها احمد فيضي باشا هو اتخاذ الحديدة قاعدة عسكرية تنطلق منها الحملات ضد الامام المنصور ، كما قام بارسال قائد الطابور الثالث حمدي باشا إلى السواحل اليمنية من أجل منع تهريب الأسلحة وقطع الامدادات التي كانت تصل إلى الامام المنصور عن طريق قبائل بني مروان ، إذ كانت تلك القبائل بشراء الأسلحة من الانكليز ، وتم ارسال 15 زورق حربي من أجل تأمين السواحل وفي 13 اب 1892م تمكن حمدي باشا من اخضاع قبائل بني مروان بعد مواجهات عنيفة بين الطرفين⁽²⁸⁾ .

هكذا تمكن الوالي احمد فيضي باشا من اخضاع المناطق التي سيطر عليها الامام المنصور ، ويبدو لنا بعد وصول احمد فيضي باشا إلى ولاية اليمن رأى ان مفتاح السيطرة على اليمن هو فرض السيطرة على السواحل اليمنية لأنها كانت الشريان الاساسي لمد القبائل اليمنية بالأسلحة ، على اثر ذلك ارسل عدة حملات عسكرية على السواحل اليمنية تمكن في النهاية فرض السيطرة على السواحل بذلك نجح خطته ، بعد ذلك توجه إلى داخل اليمن لاختطاف القبائل المؤيدة للامام المنصور.

كما اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في 16 شعبان 1311 هجري/ 21 فبراير 1894م قيام السلطات في وزارة الداخلية بإرسال برقية الى حضرة السلطان العثماني اكدت فيها ضرورة ارسال هيئة اصلاحية الى قضاء ابو عريش في ولاية الحديدة من أجل اصلاح وتأديب القبائل في قضاء ابو عريش، حيث هناك اشتباكات مستمرة بين القبائل من جهة و القوات العثمانية من جهة اخرى ، لذلك نطلب من جناب السلطان تشكيل هيئة وارسالها الى ابو عريش ، اما قبيلة بني مروان والتي كانت دائماً تشكل خطر على القوات العثمانية والتي تسكن ايضاً ضمن قطاع قضاء ابو عريش يجب انشاء مركز شرطة في اماكن تواجد قبيلة بني مروان بعد اصلاح ميناء ميدي الواقعة في السواحل اليمنية بالحديدة ، حيث كانت قبيلة بني مروان تقوم في عمليات القراصنة من خلال ميناء ميدي ، واكدت السلطات العثمانية في وزارة الداخلية بأن انشاء مركز للشرطة بين ميدي ومركز نفوذ قبيلة بني مروان سوف يكون جيد من أجل تحصيل الضرائب من قبيلة ، اضافة الى اخضاع قبيلة اذا قامت مرة اخرى في اعلان التمرد والعصيان ، وكانت السلطات العثمانية بناءً على اوامر الصدر الاعظم ارسلت حملة عسكرية مكونة من ثلاث طوابير مشاه وقوات الفرسان السواري اضافة الى سفن حربية الى قضاء ابو عريش من أجل اخضاع القبائل المتمردة ، كما تم تخصيص مبلغ 116800 غروش لإصلاح ميناء ميدي ، وانشاء قشلة قريباها وتعزيز القوات العسكرية فيها من أجل حماية السواحل من عمليات التهريب التي يقوم فيها قبيلة بني مروان⁽²⁹⁾ .

المحور الثالث سياسة الدولة العثمانية تجاه مقاومة القبائل اليمنية في السواحل اليمنية 1898م - 1900م :

اتبعت الدولة العثمانية سياسة جديدة في ولاية اليمن لكثرة الشكاوي المقدمة من قبل الأهالي ضد الوالي احمد فيضي باشا ، حيث قام السلطان بتعيين حسين حلمي باشا والي لولاية اليمن و ارساله على رأس وفد اصلاحى إلى اليمن ، وخاضت الهيئة اصلاحية برئاسة حسين حلمي باشا كفاحاً كبيراً وأصلاح الأوضاع العامة في اليمن⁽³⁰⁾ ، قرر الوالي حسين حلمي باشا تأمين الحدود وتنظيم الجمارك من أجل زيادة دخل الدولة العثمانية وضمان الأمن في السواحل اليمنية وخاصة في الحديدة وعليه أرسل طلب إلى دائرة أركان الحرب طلب فيها إرسال بعض السفن والزوارق الحربية إلى السواحل اليمنية ، وإنشاء ثكنات عسكرية وأبراج مراقبة في السواحل لمنع وصول الأسلحة غير الشرعية إلى أيدي القبائل ، و منع دخول البضائع غير القانونية إلى اليمن⁽³¹⁾ .

على اثر ذلك الطلب ارسل الباب العالي لجنة مكونة من اربع ضباط اثنان منهم ضابط من الجيش السابع في اليمن واثنين من ضباط وزارة البحرية إلى ولاية اليمن وكانت مهمة اللجنة المرسلة ضمان أمن الساحل اليمني وقامت اللجنة بالاستطلاع وتحديد مواقع الثكنات الجديدة والبؤر الاستيطانية التي سيتم بناؤها وتحديد مواقع عمل السفن التي سترسل للدوريات وعلى اثر ذلك ارسلت طلباً إلى الباب العالي

لتزويد اليمن بالسفن، فوافق الباب العالي على الطلب المقدم من اللجنة كما تقرر إرسال العبارات اللازمة لحماية السواحل تحت إدارة الدولة العثمانية (32).

في برقية أرسلها الوالي حسين حلمي باشا إلى الصدر الأعظم خليل رفعت باشا (1895-1901م) جاء فيها (أن القراصنة هاجموا على بعض السفن العاملة بين الحجاز واليمن أفادت الأنباء أن السفن كانت تقل طاقم العمل على خط التلغراف بين اليمن والحجاز، وإضافة إلى أنها كانت سفن تجارية تعمل بين الجزر البحر الأحمر واليمن قد استولى عليها قراصنة تم نهب اثنتين من السفن الخمس التي ترفع العلم العثماني وهربت السفن الثلاث الأخرى ولجأت إلى موانئ الساحل اليمني) (33).

وفي 22 شوال 1316 هجري/4 مارس 1899م قامت وزارة الداخلية بأرسال برقية إلى حضرة الصدر الأعظم أوضح فيها بأن قامت القيادة في الجيش السابع همايوني بإرسال القائد ميرلوا احمد باشا من متصرفية الحديدة إلى قضاء حجور ، حيث كانت قبيلة بني جبل وبني اسلم قاموا في التمرد واطهار الشقاوة في بعض مناطق التابعة للقضاء حجور ، وفقا للتحريات المرسله من متصرفية الحديدة تمكنت القوات العسكرية من الدخول الى قضاء حجور واخضاع قبيلة بني جبل وبني اسلم واخذ التعهدات منها ، كما تم نشر قوات في المناطق التي يسكن بها قبيلة بني جبل وبني اسلم ، وفقا للاشعارات المرسله من الصدر الأعظم الى ولاية الحديدة اكدت فيها ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تأمين السواحل في الحديدة ، وكانت القوات العسكرية تمكنت في السيطرة على محلة شمسان وافلاح وتأديب القبائل ضمن قضاء الحجور (34).

في برقية مشفرة مرسله من والي اليمن حسين حلمي باشا إلى قصر يلدز في 14 حزيران 1899م ، ذكر فيها أن يوم أمس وتحديدًا في سواحل المخاصد السفن الحربية العثمانية سفن شراعية تابعة للمهربين وكانت تحمل الاسلحة وكان هناك اشخاص على سواحل مخا ينتظرون استلام تلك الاسلحة في هذه الاثناء حدثت اشتباكات بين السفن العثمانية وبين رجال قبائل، واستغرقت اشتباكات اربعة ساعات تم إغراق عدة سفن الشراعية التي كانت تابعة للقبائل (35)، وبعد ذلك انسحبت السفن العثمانية وعليه لابد فتح تحقيق موسع لمعرفة من أين أتت هذه السفن التي كانت تحمل أسلحة ولأي جهة تتبع كما اصدرت امر مشددة إجراء دوريات على السواحل اليمنية للعمل حتى عقب السفن وتفتيشها (36).

وفي برقية مرسله من والي اليمن حسين حلمي باشا إلى قصر ذكر فيها (طراد تابع للإنكليز كان يحمل اربع مدافع ، قام بإنزال 140 شخص على سواحل الحديدة لكن اهل الحديدة لم يخلطوا بهم في نفس الفترة، جاءت لنا اخبار أن المهربين في سواحل قضاء زبيد حصلوا على اربع إلى خمس صناديق من الأسلحة ، على اثر ذلك تم إجراء اتصال بالتلغراف مع القنصل للاستفسار عن هذا الامر كما تم التطرق على موضوع نزول هؤلاء الأشخاص في السواحل الحديدة لكن القنصل اكد لنا انهم جاؤوا إلى الحديدة بقصد التجارة اما فيما يخص قضية تهريب الأسلحة ، ذكر أنهم ليس لهم صلة بتلك الاسلحة ولأجل منع ادخال الاسلحة إلى اليمن اصدر توجيهات للسفن الحربية العثمانية القيام بإجراء دوريات في المناطق الساحلية لمنع تدفق الأسلحة إلى القبائل اليمنية وخاصة الساكنة على السواحل كما وجهت بتفتيش البضائع التي تدخل إلى القبائل للتأكد من خلوها من الاسلحة) (37).

كما قامت القبائل اليمنية في الهجوم على السفن التي ترفع أعلاماً أجنبية ، حيث تم تنفيذ عمليات القرصنة في المياه اليمنية من قبل القبائل الموجودة على الساحل بالقرب من المنطقة صبيا ، حيث تعرضت السفينة المسماة كادوتا كادوتا Kaduta-Caduta ترفع العلم الإيطالي للهجوم في عام 1899م ووضعت تلك القضية الدولة العثمانية وإيطاليا وجها لوجه تم حيث نهبت البضائع التجارية ، وأخذ الأشخاص على متن السفينة كرهائن من خلال وضعهم على متن قارب، وغرقت السفينة المذكورة نتيجة اصطدامها بقذيفة مدفعية في 8 اذار 1899م وقعت عملية قرصنة ثانية تعرضت السفينة Muhafiz مهافز التي ترفع العلم الإيطالي لهجوم قبالة سواحل مخا Moha، اتخذت إيطاليا إجراءات على الفور ووجهت انذار إلى الدولة العثمانية من خلال سفارتها في اسطنبول ذكرت أن الدولة العثمانية لم تتخذ أي إجراءات ضد قطاع

الطرق في المياه الإقليمية اليمنية وذكر أيضاً أنه سيرسل سفناً حربية إلى المنطقة إذا لم تعوض الدولة العثمانية الأضرار التي لحقت بمواطنيها (38).

وفي برقية أخرى مرسله من مقام السر عسكر ذكر فيها انه ما وقع من أحداث في السواحل قضاء ابو عريش وتحديدًا في ميدي التابعة لولاية الحديدة المطل على البحر الأحمر حيث انهم قاموا واخفاء الفارين الذين قاموا الهجوم على السفن الإيطالية وتسبب ذلك مشكلة كبيرة لنا حيث طالبت إيطاليا بتسليم هؤلاء الفارين إليها ليتم محاكمتهم وتأييدهم، لكن طبقاً لقوانين الدولة العثمانية فإنه يتم محاسبة هؤلاء وفق قوانين الدولة العثمانية لكن إيطاليا استغل ذلك الأمر و أرادت تدخل في الشؤون الدولة العثمانية، وعلى اثر ذلك ولأجل تهدئة الموقف ارسل الوالي حسين حلمي باشا العميد رضا بك لإجراء مفاوضات مع قائد البحرية الإيطالية وبعد اجراء المفاوضات تم قبول مطالب الجانب الايطالي لكي لا يتطور تلك القضية وتصبح قضية دبلوماسية، لكن باب العالي لم يوافق على اتفاقية التي عقدت بين الطرفين وتمت اتهام العميد رضا بيك انه قام بتقديم تنازلات وعلى اثر ذلك طالبت اجراء تحقيق موسع بالأمر وبعد إجراء تحقيقات تمت تبرئته من التهم التي نسبت إليه ،على إثر ذلك قام الوالي حسين حلمي باشا برفع مذكرة إلى السلطان لهذا الأمر وعليه صدرت اوامر من مقام السر عسكر لتسليم رضا بك منصب جديد وتعيينه قائدا لواء 26 (39).

وفي برقية مشفرة مرسله من واليمن إلى قصر يلدر في 22 كانون الأول 1900م ذكر فيها ان القبائل التي تسكن على السواحل لها تأثير وسطوة كبيرة على المناطق الساحلية وطالب بأرسال تعزيزات عسكرية لحماية الساحل وذكر أن التواجد العسكري الكبير في المدن سوف يمنع تهريب الاسلحة والبضائع (40)، وعلى اثر ذلك تم تكليف متصرف عسير العميد رفعت بك بإجراء دراسة لأجل منع أعمال التهريب أرسل لنا نتائج، وقد جاء في التقرير أن حماية الساحل تحتاج إلى سفن لأجل القيام بدوريات، وان السفن المتواجدة في السواحل اليمنية لا تقوم بأجراء الدوريات لأنها تحتاج إلى صيانه لأجل معاودة القيام بدوريات (41).

كما اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في 19 محرم 1320 هجري/ 27 ابريل 1902م قيام والي حسين حلمي باشا قام بأرسال برقية إلى باب العالي اوضح فيها بان قبيلة الزرانيق قامت بالهجوم على مركز تابعة للقنصلية الفرنسية في السواحل الحديدة وقامت في سلب 2000 صندوق من البترول (زيت) نقلوها إلى بيت الفقيه ، وكانت السلطات الفرنسية قدمت شكوى لدى السفارة الفرنسية في اسطنبول وطلبت باسترداد الصناديق (42) ، وكان حسين حلمي باشا اوضح بأن تم التنسيق مع متصرف الحديدة ، وتم ارسال قوة كافية من الجنود إلى بيت الفقيه من أجل اخضاع قبيلة الزرانيق ، واعادة الاشياء إلى القنصلية الفرنسية في الحديدة ، وكان قائد البحرية الفرنسية الذي جاء إلى الحديدة أكد ضرورة اخضاع قبيلة الزرانيق التي دائماً تشكل مشاكل للقنصليات الاجنبية ، وكانت وزارة الداخلية رفعت تقرير إلى السلطان أوضح فيها بأن قبيلة الزرانيق نقل البترول إلى بيت الفقيه وقضاء زبيدة ، حيث تم ارسال قوة عسكرية من صنعاء من أجل استرداد الصناديق ، الا أن القوات العسكرية تمكنت من استرداد 150 صندوق وفقاً البرقية المرسله من حسين حلمي باشا ، الذي اكد استمرار في تحقيق بالقضية واكد بأن هناك تجار من الهند وإيطاليا قاموا في شراء تلك الصناديق، قيمة الصندوق واحد 25 غروش واطافة إلى الاشياء الاخرى، كان مجموعة المبلغ الكلي 5650 ليرا، وتم رفع التقرير من والي اليمن حسين حلمي باشا إلى القنصل الفرنسي وتشكيل لجنة من اجل تسليم صناديق التي تم استردادها وتخمين المبلغ الباقي ، وكانت السلطات العثمانية في صنعاء شكلت لجنة ارسلت قوة من اجل تأديب وأصلاح الأوضاع في قضاء بيت فقيه وزبيدة وتم التنسيق مع الادارة المحلية في الحديدة ، وكانت قبيلة الزرانيق إحدى القبائل التي كانت متجاسرة ضد الادارة العثمانية في اليمن وتقوم في عمليات قراصنة في السواحل في الحديدة (43).

ثانياً هجوم القبائل اليمنية على السفن الإيطالية في ميناء ميدي:

كانت إيطاليا إحدى دول الأوروبية التي تقوم في نقل البضائع و السلع من القارة الافريقية إلى البحر الاحمر ، وقامت في نقل السفن الحربية إلى السواحل اليمنية من أجل حماية رعايا و التاجر الايطاليين ،

إلا أن القبائل رفضت وجود الاحتلال الإيطالي على السواحل ميدي ،لذلك قصفت القوات الإيطالية بالبوارج مدينة الميدي التابعة لقضاء الحجة في 2 تشرين الاول عام 1902م بسبب قيام بعض القبائل في ميدي بعملية قرصنة ضد السفن الإيطالية التجارية في البحر الاحمر مما ادى إلى مقتل اثنين من الرعايا الإيطاليين وسلب البضائع التي كانت موجودة في السفينة (44) .

وقد اكدت البرقية المؤرخة في 23 تشرين الاول عام 1902م المرسله من والي عبدالله باشا إلى الصدر الاعظم محمد سعيد باشا ان قبائل بني مروان قامت بالهجوم على السفن التجارية الإيطالية في البحر الاحمر وعلى اثرها قامت القوات الإيطالية بقصف المدينة مما ادى إلى تدمير العديد من المنازل فيها (45) .

وكان الجانب الإيطالي قد أرسل برقية إلى الحكومة العثمانية أوضح فيها أن القوات الإيطالية لن تنسحب من سواحل الحديدة حتى تلقي القبض على المتمردين ، وفي مذكرة مؤرخة في 11 تشرين الثاني 1902م من وزارة الخارجية العثمانية إلى الصدر الأعظم أوضحت أن المتمردين فروا إلى داخل المدينة ومن الصعوبة العثور عليهم بسرعة ، وبين أن هناك صعوبة في إتمام إجراء التعهد بخصوص اعتقال الاشرار وانزال العقوبة بهم ، وقد رأينا من المناسب إبلاغ السفارة العثمانية في روما لأجل تسهيل المساعي بين الطرفين(46)

بالفعل تم عقد تسوية بين الجانبين العثماني والإيطالي وتوصل الطرفان إلى الشروط التالية :

- 1- قيام الادارة العثمانية في تسليم المتهمين الذين قاموا في عمليات قرصنة ضد السفن الإيطالية .
- 2- وعدت الحكومة العثمانية الجانب الإيطالي بأنها سوف تقوم في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث عمليات القرصنة في سواحل البحر الاحمر مرة اخرى .
- 3-دفعت الحكومة العثمانية مبلغ قدره 19700 الف ريال إلى القائد بيمونت مقابل الخسائر التي تكبدها الرعايا الإيطاليون (47) .

وكان والي وقائد القوات الجيش السابع في ولاية اليمن عبدالله باشا ارسل برقية بتاريخ 2 تموز 1319 الرومي/14 تموز 1903م الى الصدر الاعظم اوضح فيها بأن قبيلة ميدي وحكامة التابعة لولاية اليمن قامت في الهجوم على مجموعة من التجار الإيطاليين في منطقة جزيرة فرسان ومنطقة مصرع التابعة للقضاء الحجة في اليمن وكانت قبيلة ميدي و حكامة تمكنت من سلب الإيطاليين الاشياء والبضائع في مناطق الواقعة في مصرع وجزيرة دهلك ، وعلى الرغم من اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل اخضاعها ، الا ان الاشقياء فروا ،وقامت الحكومة الإيطالية في طلب الاموال ، وكانت السلطات العثمانية في الحديدة اعطت 2000 ليرا الى التاجر الإيطالي ، وتم ارسال حملة عسكرية الى جزيرة الفرسان من اجل القبض على الاشقياء ، وكانت السفارة الإيطالية قدمت شكوى وطلبت توفير الحماية للتجار في السواحل البحر الاحمر حيث كانت قبائل اليمنية تقوم في الهجوم على السفن التجارية ، وكانت السلطات العسكرية في الحديدة نشرت قوات عسكرية في السواحل واخذ التعهدات من قبائل الموجودة في السواحل (48) .

كما اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في 22 صفر 1327 هجري/15 اذار 1909م قيام قائد القوات العسكرية العثمانية في عسير بإرسال برقية الى وزارة الداخلية اوضح فيها بأن محمد علي الادريسي يقوم في نشر الفساد والتسمم وتحريض الاهالي في عسير ضد الادارة العثمانية في كل مناطق عسير ، وفقا للمعلومات التي حصلت عليها الاستخبارات العثمانية فأن محمد علي الادريسي سوف يقوم في تجميع وتحشيد القوة له في السواحل اليمنية في عسير وكان محمد علي الادريسي استمالة القبائل في منطقة صبيا ، وقريبا سوف ينطلق الى السواحل بغيافة عسكرية وارتداء الزي العسكري للجيش العثماني ، لذلك تم اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل افشال خطط محمد علي الادريسي ، وفقا للمعلومات فأن عقد اجتماع مع القبائل العربان في عسير ، لذلك يجب ارسال قوات عسكرية الى عسير من اجل قيام في حملة عسكرية الى صبيا ، وكانت السلطات العسكرية في وزارة الحربية اكدت ضرورة اتخاذ الاجراءات كون محمد علي الادريسي سوف يقوم في ارتداء الزي العسكري العثماني وله اتصالات خارجية (49) .

كما اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في 3 ذي الحجة 1327 هجري/16 كانون الاول 1909م قيام السلطات العثمانية في وزارة الحربية بأرسال برقية الى ولاية الحديدة اوضحت فيها الاسراع بإرسال تقرير عن الرهائن التي قام قبيلة الزرانيق وقبائل تهامية في اسرهم ، وكان والي حسن تحسين باشا ارسال تقرير الى وزارة الداخلية اوضح فيها بأن عدد الرهائن 33 شخص من قبائل معز ومشايخ عيال وذلك بسبب الخلافات بينهم حول الاراضي الاميرية في قضاء زبيدة ، وفقا لبرقية والي اليمن حسن تحسين باشا بأن القبائل اليمنية هي التي اعطت هكذا اقرارات من اجل سكوت وتهدة الاوضاع وكانت السلطات في متصرفية الحديدة اكدت بانها سوف تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة لتعقد اجتماع مع القبائل في تهامة من اجل حل مشكلة الرهائن الموجودين بيد قبيلة زرانيق ، وكانت السلطات العسكرية في الجيش السابع هماليوني نشرت قوات في لحيه وزبيدة من اجل استقرار الاوضاع ، وكان قائد الجيش السابع هماليوني اكد صعوبة التي تواجد القطعات العسكرية في الحديدة وأن قبائل تحشد افرادها من اجل العصيان ، وكانت متصرفية الحديدة اكدت بأن الرهائن تم اطلاق سراحهم بعد نجاح القوات العسكرية من فك اسرهم وكانت مشايخ اللحية قدموا الشكر والتقدير للقوات العثمانية في الحديدة وكان الرهائن الذين اطلقوا سراحهم بقوا شهرين في اسر لدى قبيلة الزرانيق وبعد تهدة الاوضاع قامت الادارة العثمانية في تحصيل الضرائب من قبائل المذكورة اعلاه⁽⁵⁰⁾.

الخاتمة:

- 1- اعتمد هذا البحث في اغلب حوادثه على الارشيف العثماني ، يعني غلبت عليه وجهة
- 2- نظر الحكومة العثمانية للأحداث التي جرت في اليمن فترة البحث .
- 3- على الرغم من صعوبة الموقف العسكري العثماني الا انها كانت مصرة على اعادة حكم اليمن .
- 4- بالرغم من كل المحاولات العسكرية وتشكيل جيش السابع هماليوني في اليمن الا انها بقيت تعاني من صعوبة احكام السيطرة على الاراضي اليمنية كافة.
- 5- يتضح من خلال البحث والارشيف العثماني اعتراف ضمني بقوة المقاومة اليمنية.
- 6- كذلك استطاعت الوصول الى اتفاق مع المقامة بفضل المفاوضات عبر وسطاء يمنيين لهم مكانة لكل من الطرفين.
- 7- كان التدخل الخارجي احد سمات هذا الصراع.
- 8- اهتمام الحكومة العثمانية للساحل اليمني يؤكد اهمية موقع اليمن التجاري والعسكري.

قائمة الهوامش:

- 1- Encyclopaedia Britannia, Vol.23, (Inc-1966), p.887
- 2- شفيقة عراسي ، الاوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن واثرها في تغلغل النفوذ الاجنبي 1500-1800م ، مجلة سبأ ، (عدن) ، ع4 ، تشرين الاول ، 1988 ، ص71 .
- 3- jacob ,harold.f.king of Arabia ,London,1923,s70.
- 4- اكمل الدين احسان اوغلي ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة : صالح سعداوي ، (استنبول ، 1999) ، ص ص 125-126.
- 5- احمد محمد بن بريك ، اليمن والتنافس الدولي في البحر الاحمر 1869-1914 ، ط1 ، (الشارقة - 2001) ، ص103 .
- 6 - BOA,ID 651/45277.
- 7 -BOA.IMMS41/1683.
- 8- emen , (London, 1915), p.15. G. W. Bury, Arabia in Felix or the Turks in Y
- 9- Harold Ingrams, The Yemen, Imamas, Rulers and Revolution, (London, 1963), p.57.
- 10 -BOA,ID6542/862.1873H.
- 11 -هند فخري المولى ، اليمن في عهد حكم الاتحاديين 1908-1918م ،رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2004، ص42.
- 12-حسين علي الحبشي ، اليمن والبحر الاحمر ، الموضع والموقع ، ط1 ، (بيروت ، 1992) ، ص232.
- 13- عيروس علوي بلفقيه ، جغرافية الجمهورية اليمنية ، ط1 ، (عدن ، 1997).

- ص308.
- ¹⁴- حسين علي الحبشي ، المصدر السابق ، ص232.
- ¹⁵- مصطفى الدباغ ، جزيرة العرب – موطن العرب ومهد الاسلام ، ط1 ، (بيروت ، 1963) ، ص253.
- ¹⁶-س. د. ع. ع. ع. 1326هـ/1908م ، ص705.
- ¹⁷-الدباغ ، المصدر السابق ، ص265.
- ¹⁸-Hansen, Op. Cit., pp. 207-213.
- ¹⁹- A Handbook of Arabia 1916, Vol. 1, p.173.
- ²⁰-Handbook of Arabia 1913-1917, Vol. 2, p.18.
- ²¹- حسين بن علي الويسي ، اليمن الكبرى ، (القاهرة ، 1962) ، ص99.
- ²²-الموسوعة اليمنية ، مج4 ، ص2916.
- ²³-BOA,ISD54/3048/1291H.
- ²⁴- حسن صادق ابراهيم شمسي ، الحديدة و السواحل اليمنية على البحر الاحمر في الارشيف العثماني دراسة وثائقية في أوضاعها السياسية 1849-1911م ، مركز التاريخ العربي للنشر ، 2021 ، اسطنبول ، ص50-51.
- ²⁵-BOA.Y.EE.65/17.1319H.
- ²⁶BOA.i.H.14.54.1309 H
- ²⁷-BOA,Y.MTY51/5.1891M.
- ²⁸BOA.Y.PRK.ASK.23/29.1310H.
- ²⁹-DH.MKT209/68.1311H.
- ³⁰(Hasan Karaköse,OSMANLI YÖNETİMİNDEKİ YEMEN'DE İNGİLİZ SİYASETİ (BİRİNCİ DÜNYA SAVAŞI'NIN SONUNA KADAR),Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 6, Sayı: 34, Şubat 2019, 329.
- ³¹- شمسي ، الحديدة والسواحل اليمنية ، ص63.
- ³²(Yahya Yeşilyurt ,Yemen Karasularında Korsanlık ve Osmanlı Devleti'nin Aldığı Tedbirler (1869-1914),bilig 57BAHAR 2018/SAYI 85,S.72.
- ³³yeşilyurt,yemen karafularında korsanlık, a.g.e,s.64.
- ³⁴-DH.MKT2190/94.1316H.
- ³⁵- المصدر نفسه.
- ³⁶-BOA.Y.PRK.um.46.79.1.
- ³⁷-BOA.MTV.229.1.1.
- ³⁸- Yeşilyurt,Yemen Karasularında Korsanlık,a.g.e,ss.66-67.
- ³⁹-BOA.Y.MTV.289.78.2.
- ⁴⁰-المصدر نفسه.
- ⁴¹-BOA.Y.PRK.um.49.22.1.
- ⁴²- المصدر نفسه.
- ⁴³-BEO.1836/137654/1320H.
- ⁴⁴-BOA,BOE194/145811.B.1320H1902.
- ⁴⁵-agg.
- ⁴⁶-BOA,BOE194/145811.S.a.g.e.
- ⁴⁷-Doreen ingrams, Leila ingrams ,recods of yemen 1798-1960 vo15, London , 1995,p376.
- ⁴⁸-BEO.2119/158882.1319R.
- ⁴⁹-BEO.3631/272254.
- ⁵⁰-BEO.3677/275723.